حملات إبراهيم باشا على الجزيرة العربية وآثارها على شرقها

أ.د .يحيي محمد محمود

كلية الآداب جامعة كفر الشيخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة الإمارات العربية المتحدة

مقدمة:

ولد إبراهيم باشا في قولة بألبانيا سنة ١٧٨٩م، وانتقل لمصر عام ١٨٠٥م مع شقيقه طوسون بعد أن استقرت الأمور لمحمد علي وأصبح واليا على مصر، وقد عينه محمد علي دفتردارا لمصر – مديرا للمالية– سنة ١٨٠٧م، فأصبح هو المختص بإدارة البلاد المالية، وقام بمجموعة من الإصلاحات الإدارية والمالية بتوجيه من والده وهو ما أكسبه خبرة إدارية ومالية كبيرة، كما أسهم في تأسيس الجيش الحديث، وتطوير البلاد.

استعان محمد علي بإبراهيم باشا بتنفيذ طلب السلطان العثماني بالقضاء على الدولة السعودية الأولى بعد أن فشل أخوه طوسون في القضاء عليها، وبعد أن اضطر محمد علي للسفر إلى الحجاز سنة ١٨١٣م لمساعدة طوسون، وبعد عودة محمد علي وطوسون من الحجاز ووفاة طوسون دفع محمد علي بإبراهيم باشا لقيادة جيوشه؛ للقضاء على الدولة السعودية الأولى وإعادة الحجاز إلى حظيرة الدولة العثمانية(١).

بدأ إبراهيم باشا سنة ١٨١٦م بنقل جنوده إلى ينبع ومن هناك تحرك إلى المدينة المنورة، وفي البداية لقى مقاومة كبيرة من السعوديين في الرسة، ولكنه تمكن من إعادة ترتيب جيوشه وهزيمة السعوديين والقبض على عبد الله بن سعود سنة ١٨١٨م، ودخل الدرعية وقام بتخريبها وتدميرها بكل وحشية وفقا لأوامر أبيه سنة ١٨١٨م(٢)، وقد عاد إبراهيم باشا إلى القاهرة بعد أن ترك منطقة الإحساء لبني خالد، ونجح بنو خالد عن طريق والي بغداد داود باشا في تولي إدارة الإحساء من قبل الدولة العثمانية(٣).

وبالرغم من مشاركة إبراهيم باشا في عدة أعمال عسكرية في اليونان اعتبارا من سنة ١٨٢٤م للقضاء على ثورتها الاستقلالية بتكليف من السلطان العثماني، ورغم قيامه بسلسلة من العمليات العسكرية ضد السلطان العثماني في الشام اعتبارا من سنة ١٨٣٣م وحتى سنة ١٨٣٩م، إلا أن النفوذ العثماني عاد مرة ثانية ليصل إلى سواحل الخليج والإحساء عندما عين خورشيد باشا محافظا لمكة، واسترد الإحساء سنة ١٨٣٩ م مرة ثانية، ووصل نفوذه إلى البحرين، وحاول مد نفوذه إلى الساحل، وذلك بتعليمات من إبراهيم باشا بعد أن بدأ نفوذه في الزوال في الشام، محاولا الحصول على أملاك جديدة تعوض ما فقده في الشام واليونان، وقد قام إبراهيم باشا بتوجيه خورشيد باشا من القاهرة في نشاطه بشرق الجزيرة بصفة خاصة أكثر من مرة، مرة بصفته والي جدة، ومرات بصفته سر عسكر مصر(٤)، كما أمر إبراهيم باشا أيضا سنة ١٨٣٩م بنقل العسكر التركية غير النظامية الاستانبولية إلى الحجاز(٥)، لعدم الحاجة إليها، أي أن الحجاز ظل في نظر إبراهيم باشا هو المنفي الذي يتخلص فيه من الجنود بعد استغنائه عن خدماتهم، ولكن سرعان

ما انسحب تماما من شبه الجزيرة العربية تحت الضغط البريطاني، واقتصر حكم أسرة محمد علي على مصر فقط اعتبارا من سنة ١٨٤٠م(٦)، ولكن واصل إبراهيم باشا تدخله في شؤون الحجاز بعد ذلك التاريخ .

إبراهيم باشا قائدا عثمانيا

درجت العديد من الكتابات على وصف إبراهيم باشا بالقائد المصري، ووصف جنوده بالمصريين، ولكن بدراسة الوثائق العثمانية نجد أن تعامل إبراهيم باشا مع الجزيرة العربية كان كقائد عثماني، وليس كقائد مصري، فهو أولا لا يتحدث العربية، وكانت كل حملاته العسكرية بأوامر عثمانية، فحين أراد العودة لمصر من الحجاز أرسل محمد علي باشا للصدر الأعظم يطلب منه" أن يبذل جهده لدى حضرة صاحب الشوكة السلطان في استصدار أمر سامي بالتصريح لإبراهيم باشا بالإجازة" (٧)، ومن هذا الطلب يتضح لنا أن إبراهيم باشا كان يلزمه تصريح من السلطان العثماني لمغادرة الجزيرة العربية، حيث أنه ليس إلا ضابطا عثمانيا رفيع المستوى، يلزمه تصريح القائد الأعلى، وحين وافق السلطان العثماني على طلب محمد علي جاءت الموافقة تفصيليا بمغادرة الدرعية إلى المدينة المنورة، لتنظيم شؤونها، ثم العودة إلى مصر للراحة(٨)، وحين وصل إلى القاهرة سارع محمد علي بإبلاغ الصدر الأعظم خبر وصول إبراهيم باشا للقاهرة في ١٩ صفر سنة ١٢٣٥هـ/ ٢٢ نوفمبر ١٨١٩م، عقب أدائه فريضة الحج(٩).

ويتضح وضع إبراهيم باشا كقائد عثماني في حرب التحرير اليونانية الشهيرة بحرب المورة، حيث أدرك محمد علي صعوبة موقف إبراهيم باشا بعد تدخل الدول الكبرى ضد إبراهيم وجيشه في اليونان، وأراد محمد علي سحب إبراهيم وجيوشه من ميدان القتال، ولكن السلطان رفض ذلك لأنه القائد الأعلى لجيوشه، وهو ما عجل بالصدام بين محمد علي والسلطان حين عاد إبراهيم باشا لمصر رغم الإرادة السلطانية، ودون تصريح(١٠)، وهو ما يؤيد كونه ضابطا عثمانيا لا يستطيع تدبر الأمر دون الرجوع للقائد الأعلى منه، وحتى حين خرج عن طاعة السلطان كان بأوامر من محمد علي باشا والده وقائده، الذي خرج بدوره عن طاعة السلطان وأصبح واليا خارجا عن الدولة، وفي المرحلة التالية أصبح يمكن وصف حكمه بالحكم المصري وقواته بالقوات المصرية.

النتائج السياسية لحملات إبراهيم باشا

أولا: إبعاد الخطر السعودي عن إمارات شرق شبه الجزيرة:

شكلت الدولة السعودية الأولى خطرا على شرق شبه الجزيرة العربية فقد طالبت جميع الدول والقوى المحلية بتبعيتها للدولة السعودية، وتمكنوا من احتلال الإحساء سنة ١٧٩٥م، مما فتح الطريق أمامهم إلى المناطق المتاخمة مثل قطر والبحرين وعمان خصوصا بعد احتلال البريمي سنة ١٨٠٠م، بل وتمكنوا من مهاجمة كربلاء عام ١٨٠١م، وزادت قوتهم بانضمام القواسم إليهم عام ١٨٠٣م، واستولوا على مكة والمدينة المنورة

سنة ١٨٠٣م(١١)، وجاء سقوط الدولة السعودية الأولى ليوفر جوا من الاستقرار ساعد على نمو تلك المنطقة سياسيا، مما أدى إلى ازدهار إمارات الخليج المختلفة، بل وفر جوا من الاستقرار لعمان، فاكتملت الشخصية المستقلة لمعظم إمارات الخليج في القرن التاسع عشر نتيجة لذلك.

ثانيا: ازدياد اهتمام إنجلترا بمشيخات الخليج:

ما أن بدأ إبراهيم باشا حملاته وانتصاراته حتى حدث تحول في السياسة البريطانية مر بمرحلتين الأولي: محاولة بريطانيا التحالف مع إبراهيم باشا واستخدامه كحليف لتحقيق السياسة البريطانية في المنطقة للسيطرة عليها، وفي المرحلة الثانية: تحولت بريطانيا إلى مقاومة محمد علي، وسارعت لتنفيذ مخططاتها السياسية في المنطقة بل وضرب نفوذه، ودخلت عسكريا للمنطقة للمرة الأولى.

المرحلة الأولي:

رحبت بريطانيا بدخول إبراهيم باشا إلى المنطقة وما أحرزه من انتصارات(١٢)؛ حيث أنه قد خلصها من الدولة السعودية الأولى، وهو ما كانت تريده بريطانيا؛ حيث أن وجود قوة محلية قوية في المنطقة – ممثلا في السعوديين – سيؤدي إلى عرقلة مشاريعها في السيطرة على المنطقة، لذلك بادرت بريطانيا إلى إيفاد الكابتن سادلير Sadlier من بومباي إلى إبراهيم باشا، في الرابع عشر من أبريل سنة ١٨١٩م(١٣)، وكلفت الحكومة البريطانية سادلير بلقاء كل من إبراهيم باشا والسيد سعيد إمام مسقط(١٤)، لتنسيق شكل من أشكال التعاون المشترك بين سلطان مسقط والقائد العثماني للتعاون مع بريطانيا في الحملة الصليبية ضد رأس الخيمة(١٥)، القوة المناوئة لبريطانيا والمهددة للملاحة في الخليج، ووعد سادلير بتسليم رأس الخيمة لإبراهيم باشا، إذا ما نجح التحالف العثماني – العماني – البريطاني في احتلال رأس الخيمة(١٦)، وهي محاولة بريطانية مبكرة لضرب العرب بعضهم ببعض، وتحقيق مخططاتها باستخدام العرب، ودون استخدام لجيوشها إلا في أضيق نطاق.

وصل سادلير Sadlier إلى الهفوف في الحادي عشر من يوليو ورافق القوات المنسحبة إلى الدرعية، حيث فوجئ برحيل إبراهيم باشا إلى المدينة المنورة في طريقه لأداء مناسك الحج، ورحل سادلير لثاني مرة متعقبا إبراهيم باشا، وهو ما يبين حرصه على لقاء القائد العثماني ومدى أهمية هذا اللقاء، وقد عبر الجزيرة العربية كلها خلفه، وأخيرا تمكن المبعوث البريطاني من لقاء إبراهيم باشا في الثامن من سبتمبر، حيث سلمه رسائل الحاكم العام للهند وحاكم بومباي(١٧)، مع سيف هدية، ولكن إبراهيم باشا أصر على إحالة المقترحات البريطانية إلى محمد علي في مصر لإبداء الرأي، فهو ليس إلا منفذا لتعليمات قائده، وارتحل إبراهيم إلى مكة للحج وسادلير Sadlier إلى ينبع لانتظار رد محمد علي، وقد كتب محمد علي لإبراهيم باشا برفض طلب سادلير بلطف، وكتب لكتخداه – وكيله – بالآستانة محيطا إياه علما بمهمة سادلير(١٨)، وأرسل إليه رسالة حاكم بومباي لعرضها على السلطان، موضحا له كيف رد طلب بريطانيا، وقد أقره الصدر الأعظم في موقفه(١٩).

وعندما وصل سادلير إلى جدة اعتذر له إبراهيم باشا بلطف في الرابع عشر من نوفمبر، وعاد سادلير إلى بومباي بعد ما يقرب من العام في محاولة منه لترتيب تعاون مع إبراهيم باشا، وانتهت مهمته بالفشل لتبدأ بريطانيا مرحلة جديدة من التدخل في شرق الجزيرة العربية مستبعدة إبراهيم باشا من مخططاتها، بل متصدية له ولجيوشه(٢٠).

وقد حاول محمد علي مناوأة بريطانيا مستخدما نفس الأسلوب الدبلوماسي بضرب التحالف البريطاني، حيث كتب لإمام مسقط طالبا منه الابتعاد عن التحالف مع بريطانيا(٢١)، ولكنه لم يتلق ردا على رسالته لإمام مسقط الذي شارك بريطانيا حملتها ضد رأس الخيمة، بعد أن رفض ذلك في البداية بمشاركة الجيوش العثمانية، حيث كان يرى أن وصول الجيوش العثمانية يمثل تهديدا لاستقلال بلاده(٢٢)، وكان إمام مسقط يرحب بالتعاون منفردا مع بريطانيا بعيدا عن إبراهيم باشا الذي كان يعرف أنه لا يبرم أمرا إلا بالرجوع لمحمد علي، وكلاهما له أطماعه التي يعرفها الإمام جيدا.

يرجع التغير في السياسة البريطانية إلى إدراك بريطانيا لصعوبة التعاون مع محمد علي الذي كان لا يرغب في التعاون مع بريطانيا التي لم يمض على غزوها لمصر أكثر من عشر سنوات حين أرسلت حملة فريزر سنة ١٨٠٧م على مصر، ولعل هذا الموقف من محمد علي يعبر عن وجهة نظره التي أكدها أكثر من مرة أنه لا يمكن له أن يساند دولة غير إسلامية في غزو دولة إسلامية أخرى، نفس هذا الموقف الذي اتبعه محمد علي مرة أخري حين عرضت عليه فرنسا مشاركتها في غزو الجزائر وأجاب محمد علي أيضا بالرفض(٢٣)، وربما يعود رفضه أيضا إلى رغبته في القيام بمشروعه وحده.

بعد فشل أول تحالف لإقامة محور عربي مضاد لرأس الخيمة، بدأت بريطانيا تغير من سياستها تجاه إبراهيم باشا ومحمد علي، لتبدأ مرحلة ثانية قامت فيها السياسة البريطانية على عداء إبراهيم باشا ومخططاته، والعمل على تقليص نفوذه، ربما لإدراكها لتطلعات محمد علي وتمثيله منافسا لها في وضع يدها على المنطقة.

المرحلة الثانية:

وبدأت بعد يأس بريطانيا من تعاون إبراهيم باشا معها، حيث قامت بغزو رأس الخيمة ديسمبر سنة ١٨١٩م(٢٤)، وعقدت معاهدة السلام العامة سنة ١٩٢٠م مع مشايخ المنطقة، وبدأت في تدعيم وجودها العسكري والسياسي في المنطقة فعينت وكيلا سياسيا لها في الشارقة ١٨٢٥م(٢٥)، وبدأت مجموعة من الإجراءات لتوحيد القوى المحلية للتصدي لإبراهيم باشا ونفوذ محمد علي، ووضع المنطقة تحت السيطرة البريطانية دون الحاجة إلى معاونة إبراهيم باشا.

عندما بدأت بريطانيا توقف طموح محمد علي في أثناء صراعه مع السلطان بدأت على خط مواز التصدي له في شرق شبه الجزيرة وحتى جلاء جيوش محمد علي عن شبه الجزيرة، بدأ هذا التصدي البريطاني حين وصل خورشيد باشا عام ١٨٣٨م إلى الرياض، وبدأ يتصل بحكام الإمارات ووالي بغداد وبدأ

محاولاته لبسط نفوذه على الساحل المتصالح، خصوصا بعد ضم الإحساء والقطيف وبالتالي نجد والإحساء بالكامل لتبعية محمد علي، وتتطلع للسيطرة على البحرين والساحل المتصالح.

المواجهة البريطانية العثمانية:

واجهت بريطانيا خورشيد باشا بشكل رسمي حينما حاول مد نفوذه إلى البحرين وقد نتج عن هذه المواجهة احتفاظ البحرين بشخصيتها، واستقلالها عن كل من محمد علي وكذلك عن الحكم السعودي فيما بعد.

وقد بدأت تلك المواجهات حينما أرسل خورشيد باشا مبعوثه محمد رفعت إلى البحرين، الذي كتب لمحمد علي وصفا لأحوال البحرين في تلك الفترة موضحا له أهميتها وموقعها، وإمكانية تحويلها لقاعدة لتموين جيوشه(٢٦)، وطلب من شيخها دفع الزكاة كما كان يفعل مع الدولة السعودية الأولى، وقد وافق شيخ البحرين على دفع الزكاة لخورشيد، ولكن المقيم البريطاني في الخليج بادر بمقاومة الاتفاق المصري البحريني، وأعلن أن البحرين منطقة حماية بريطانية وفقا للاتفاقات المبرمة مع المشايخ، وقد رد محمد رفعت أن البحرين كانت تابعة للدولة السعودية وبحكم الفتح أصبحت جزءاً من أملاك مصر، واستخدم منطق القوة مبررا لضم البحرين مشيرا إلى أن محمد علي يملك القوة لفعل هذا فيقول: "أن أفندينا قد استولى على نجد وما يتبعها من الثغور مثل القطيف والحسا وانتم والحسا حال واحد، فلا يمكن حينئذ ترك البحرين، إلا بعد العجز عنها، والحمد لله شايف سعادة أفندينا ليس عاجز"(٢٧)، وهكذا يستخدم محمد رفعت منطق القوة في مطالبته بالبحرين.

ومن ناحية أخرى حاولت كل من الدولة العثمانية وفارس إبعاد نفوذ محمد علي من المنطقة، فقد أرسل والي بغداد مبعوثا لشيخ البحرين ليقنعه بعدم الدخول في تحالف أو الخضوع لنفوذ محمد علي، كما أرسل شاه إيران مبعوثا لنفس السبب لشيخ البحرين(٢٨)، والموقف العثماني له مبرراته فهناك عداء بل ومواجهات عثمانية مع جيوش محمد علي بقيادة لإبراهيم باشا، وتعددت المعارك العسكرية بينهما، كما أن السلطان العثماني أصبح مدركا لأطماع محمد علي في أملاكه، لذلك أدار والي بغداد ممثلا للسلطان الاتصالات بشيخ البحرين لإقناعه بعدم الدخول في طاعة محمد علي.

أما فارس وهي التي تطالب بملكية البحرين فقد كانت حريصة على عدم دخولها تحت مظلة محمد علي لتتمكن من ضمها إذا ما حانت الفرصة، لذلك سارعت بإرسال رسول لشيخ البحرين لتحريضه ضد محمد رفعت مبعوث محمد علي إليه(٢٩).

ولكن بريطانيا ضغطت بكل ثقل للإبقاء على البحرين مستقلة عن محمد علي، ونجح ضغطها على محمد علي في جلاء قواته عن شبه الجزيرة العربية ككل وليس البعد عن البحرين فقط.

ثالثا: ازدياد أهمية مشيخات الساحل:

بدأت حكومة الهند البريطانية جهدا دبلوماسيا لإيقاف تقدم القادة العثمانيين في المنطقة، وتصدى المقيم البريطاني لكل جهود خورشيد باشا لمد نفوذه إلى الساحل المتصالح، وبدأت التحرك لعقد معاهدات حماية

على المشيخات العربية لتمنع محمد علي من السيطرة على المنطقة، وتوجد شكلا من أشكال التنسيق بين المشيخات للتصدي لنفوذ محمد علي بالمنطقة، ففي ٢ مايو سنة ١٨٣٩م وصل الأميرال فريدريك مايتلاند Frederick Maitland على متن السفينة ويلزلي إلى الخليج كمبعوث بريطاني، حيث زار البحرين في ٢٢ إبريل، والتقى بالشيخ ناصر أكبر أبناء شيخ البحرين، الذي أخبره باعتقاده بأنهم يعتمدون اعتمادا كاملا على مساعداتهم في التخلص من زحف جيوش محمد علي العدواني الذي يهدد استقلالهم.

ولكن لمس القائد البريطاني من المشايخ عدم اكتراث تجاه خطر محمد علي المحيط بهم، وأنهم رغم ما عبروا عنه من خوف، لم يتخذوا أي تدابير لمواجهة هذا الخطر، فلا توجد سفينة واحدة في حالة تأهب ولا توجد لديهم معلومات عن تحركات الجيش العثماني(٣٠)، وربما يرجع ذلك إلى إدراكهم أن محمد علي لا يستطيع غزو بلادهم بشكل فعال لأنهم الأكثر دراية بطبيعة بلادهم.

وفي دبي كان نفس الانطباع لدى مايتلاند، حيث صرح له شيخها أنه سيعرف بوصول قوات محمد علي عندما تظهر عند التلال المحيطة بمنازلهم، (٣١) هنا عمل القائد البريطاني على تصوير الخطر العثماني للمشايخ، وتصوير الموقف للقيادة البريطانية حيث أنه كان يرى أن حماية تلك المنطقة سيكون بالكامل على العاتق البريطاني وليس على القوى المحلية غير المستعدة بالطريقة العسكرية البريطانية.

وكان الوحيد الذي لم يحضر للقاء القائد البريطاني هو الشيخ خليفة بن شخبوط الذي تعلل بغياب شقيقه سلطان عن أبو ظبي وهو ما لم يمكنه من مغادرتها، ولكن القائد البريطاني فسر ذلك الاعتذار بأن كرامة الشيخ خليفة لم تتقبل اللقاء في منطقة تخضع للشيخ سلطان بن صقر(٣٢).

كذلك بدأت تحركات محمد علي تصيب بالقلق المشيخات البعيدة، فقد استفسر شيخ لنجة سعيد بن قضيب الواقعة في الجهة الأخرى من الخليج الفارسي من المبعوث البريطاني عن تقدم خورشيد باشا، ونواياه، وأبرز اهتمامه بخطره على العرب عامة والقواسم بشكل خاص(٣٣).

وفي رأس الخيمة أعرب شيخها للقائد البريطاني عن اعتقاده بأنهم غير قادرين على الدفاع عن أنفسهم، وبالتالي فإن فرصتهم الوحيدة للحفاظ على استقلالهم في تلقي العون من بريطانيا، وقال الشيخ أنه قد نبه المقيم البريطاني إلى خطر محمد علي منذ مدة، وأنه فكر في السفر بنفسه إلى بومباي أو إرسال ابنه لطلب المعاونة من الحكومة البريطانية(٣٤). ولم يقتصر الأمر على ذلك بل إنه قال إنه قرر في حالة عجزه عن الحصول على مساعدة بريطانيا، فإنه سيغادر بلاده عند قدوم المصريين، وسيبحث له عن ملجأ على الساحل الفارسي، وتمنى لو سمح له في الاستقرار في جزيرة باسدور أو جزيرة أخرى، ولكن الكابتن ميتلاند أكد له اهتمام الحكومة البريطانية برفاهية كل البلدان العربية، وأنها تحتج لدى محمد علي لما يبذله من جهود لإخضاعهم، وأن العرب سيجدون في إتحادهم خير ضمان لهم، ولكن شيخ رأس الخيمة أضاف أن إتحاد القبائل معا أمر في غاية الصعوبة(٣٥).

وفي ٣٠ أبريل التقي مايتلاند والشيخ مكتوم بن بطي شيخ دبي، الذي أعلن أنه سيقاوم خورشيد باشا إلى أبعد حد ولن يرضى أبدا بالخضوع له(٣٦)، وهو موقف اختلف عن مواقف باقي المشايخ الذين لم يتوعد أحد منهم لخورشيد باشا.

وقد اعتذر أيضا عن لقاء البريطانيين مرة ثانية الشيخ خليفة بن شخبوط، متعللا بغياب والده وشقيقه، بالرغم من قيام الوكيل المحلي بزيارة أبو ظبي لحثه على زيارة المندوب البريطاني في رأس الخيمة(٣٧).

وقبل إبحار السفينة ويلزي من الخليج زارها المشايخ وشاهدوا إمكانياتها العسكرية حيث أنها مزودة بأربعة وسبعين مدفعا، وشاهدوا أركانها، وأدركوا مدى قدرة بريطانيا على حمايتهم، حتى أن شيخ لنجة طلب إنشاء قاعدة عسكرية بريطانية بها(٣٨).

بعد ذلك تجمع المشايخ في رأس الخيمة حيث وقعوا على اتفاقية الهدنة البحرية، وتم التوقيع على الاتفاقية بسهولة، ووقعها خمسة مشايخ: سلطان بن صقر، وخليفة بن شخبوط، ومكتوم بن بطي، وعبد الله بن راشد، وحميد بن راشد، وهو ما أدى إلى ظهور مشيخات الساحل بشكل أكثر استقلالا عما كان موجودا من قبل.

اخبر مايتلاند المشايخ أن الحكومة البريطانية تواقة لرؤيتهم في حالة سلام، وأنه من المستحيل القيام بأي شيء لحمايتهم من هيمنة محمد علي طالما استنفدوا مواردهم بالقتال فيما بينهم، وتطويرا لهذا الاقتراح اقترح عليهم صياغة اتفاق سلام دائم بينهم، فلم يعارض المشايخ(٣٩)، وبالتالي كان من السهل اجتماعهم وهم الذين لم يتقابلوا منذ سنوات وتم التوفيق بين الشيخ سلطان بن صقر والشيخ عبد الله بن راشد، أيضا التقى الشيخ خليفة والشيخ سلطان بن صقر بعد أن عادت المودة بينهما، وهكذا كان خطر نفوذ محمد علي وقائده إبراهيم باشا واحدا من أسباب توحد تلك المشيخات وتطور ظهور شخصية مستقلة لكل منها تحت دعم بريطانيا.

وقد أثمرت الاحتجاجات القوية التي كان قنصل بريطانيا في القاهرة يقدمها لمحمد علي بالنتيجة المطلوبة، وجلت قوات محمد علي عن نجد في شهر مايو ١٨٤٠م(٤٠).

النتائج الاقتصادية:

كان لحملات إبراهيم باشا على الحجاز مجموعة من الآثار الاقتصادية على المنطقة تحقق الكثير منها عقب عودة إبراهيم باشا إلى القاهرة، وفي أثناء قتاله في اليونان بل وفي أثناء حملاته على الشام، ولكنها كلها كانت نتيجة لحملاته، وبتوجيه منه عقب تصفية ممتلكات محمد علي في الشام واليونان وعودته لمصر.

أولا: ازدياد الإنفاق على الجند بشكل أنعش المنطقة:

بالرغم من جهود إبراهيم باشا في محاولة تغطية نفقات جيوشه من الجزيرة العربية وعدم الاعتماد على الدعم المالي للقاهرة، ومحاولته إعادة تنظيم البلاد بشكل يضمن مزيدا من الإيرادات للإدارة؛ إلا أن الإيرادات لم تتساو مع النفقات، لذلك نجد أنه بالرغم من جمع الزكاة وإعادة تنظيم البلاد بشكل يضمن مزيدا من الإيرادات للإدارة؛ إلا أن العجز في الإيرادات ظل موجودا طوال تواجد جيوش محمد علي بالمنطقة،

واضطرت لإنفاق الكثير لضمان استقرارها، فلم تتجاوز الإيرادات ٨.٨% من إجمالي النفقات سنة ١٨٣٩م، إذ بلغ ما دفعته تلك الجهات من زكاة – كانت الزكاة بمثابة الضرائب في رأي الإدارة المالية (٤١) – ما يساوي ١٢٠١أردب، وهو ما يعني أن إجمالي إنتاجها من الغلال لم يتجاوز كمية تتراوح ما بين ٤٨٠٤٠ إردبا إلى ٩٦٠٨٠ إردبا من الغلال، على حين بلغ ما اشترته الجيوش ١٣٥٠٢أردبا، أي أن الإيرادات لم تمثل سوى ٨.٨% من إجمالي الاحتياجات، وقد قامت الإدارة باستيراد الكميات المتبقية من فارس والكويت والإحساء ومن خلال الموانئ المطلة على الخليج العربي(٤٢)، وكان الإردب يساوي مبلغا يتراوح ما بين ستة وسبع فرانسة(٤٣)، أي أن نفقات الجيوش كانت تتراوح ما بين ٨١٠١٢ فرانسة وما بين ٩٤٩٢٨ فرانسة في العام كإنفاق على التغذية فقط، وإذا ما كانت الزكاة تساوي مبلغا يتراوح ما بين ٧٢٠٦ فرانسة وما بين٨٤٠٧ فرانسة أي أن الإنفاق على التغذية كان يساوي أكثر من١١ ضعف الزكاة، وتم دفع ثمن تلك الغلال بواسطة خزينة القاهرة(٤٤)، ونظرا لصعوبة جلب الغلال من مصر لبعدها عن الجزيرة كانت الإدارة تشتري الغلال من المنطقة في معظم الأحوال، وهو ما كان يمثل إيرادات جديدة للسكان المحليين، وعبئا على خزينة مصر، وهو ما سبب الكثير من المشاكل الاقتصادية لمحمد علي باشا(٤٥).

كذلك مثلت نفقات الجنود مصدرا ثانيا للإيرادات الناتجة عن نفقات هؤلاء الجنود في المنطقة، فقد بلغت رواتب الجنود في سنة ١٨٣١م مبلغ ١٣٠٢٠ كيسة(٤٦)، وهو المبلغ المرسل من مصر ولم يدخل فيه من إيرادات الحجاز سوى مبلغ ١٩٠٠ كيسة من نقود الإرث(٤٧)، وهو مبلغ يساوي ١% من إجمالي مرتبات الجنود بالمنطقة، أما في سنة ١٨٣٩م قبيل انسحاب جيوش محمد علي، فكانت مرتبات الجنود المتبقية مبلغ ٤٣٥٠٠٠ قرش(٤٨)، بالإضافة إلى ٣٠٠٠٠٠ قرش صرفت لجنود نجد في نفس الفترة أيضا(٤٩) وهكذا نجد أن هذه النفقات قد مثلت إيرادات جديدة لأهالي المنطقة وهو ما يدل على التأثير الاقتصادي لتلك الحملات على إيرادات المنطقة، والتي مثلت ضخا نقديا جديدا لإيرادات السكان.

كذلك وصلت الكثير من النفقات الحكومية بشكل مباشر لأهالي المنطقة، فقد درجت الإدارة المصرية على شراء الغلال من الأهالي كما أوضحنا، وإلى جوار ذلك استخدمت جمال الأهالي كوسيلة نقل، فقد تعاقد محافظ مكة سنة ١٨٢٣م على استئجار ٢٠٠٠ جمل من زعماء القبائل لنقل الذخيرة للجيش مقابل ستة ريالات للجمل الواحد (٥٠)، كذلك دأبت الجيوش على شراء الجمال والهجين في مناسبات متعددة مثلما قام به إبراهيم أفندي مهردار مكة المكرمة – المسؤول المالي – سنة ١٨١٤م بتعليمات من محمد علي باشا بشراء الهجين والجمال بمناسبة وصول نجله للحجاز(٥١). كذلك أرسلت الخزينة من القاهرة ١٧٠٠ ريال فرانسة لدفع أجر الجمال التي تنقل المؤن بين مختلف مواقع الجيش سنة ١٨٢٢م، أي أن مقدار الجمال المستأجرة كان ما يزيد عن ٢٨٠٠ جمل، وهو عدد يلزم جمعه من العديد من القبائل والجهات المختلفة سنة ١٨٢٢م(٥٢).

وقد واصلت الإدارة الإنفاق على استئجار الجمال من أهل الجزيرة العربية حين رحيلها، فدفعت مبلغ ٤٩٠٠٠٠ قرش كأجرة لثلاثة آلاف وخمسمائة جمل استخدمتها لنقل الجنود من نجد إلى المدينة المنورة في فبراير ١٨٤٠م عند انسحاب الجيش من الحجاز، وكان إيجار الجمل الواحد قد وصل إلى١٤٠ قرشا(٥٣)، وإذا كانت هذه هي المبالغ المنفقة عند العودة فلابد أن هناك مبلغ مماثل أو أقل قد أنفق عند الذهاب، بالإضافة لنفقات نقل المؤن وغيره، وهي نفقات كانت تصب كإيرادات مباشرة للسكان في المنطقة.

إلى جوار هذا كانت عطايا وهبات محمد علي من غلال ومؤن للسكان مصدرا للدخل والمساعدة لسكان الجزيرة، وقد لجأ محمد علي لتلك الطريقة ربما كوسيلة استرضاء ولكسب ود السكان من كبار القوم، وهو ما شكل مصدرا للثروة للمنطقة ساعد على إحداث شكل من أشكال الرواج الاقتصادي بها، فقد صرفت الإدارة مبلغ ١٣٦٠ كيسة لتوزيع الحنطة على الأهالي سنة ١٨٣٩م(٥٤)، وقد حفلت أوامر محمد علي بالمبالغ المصروفة والكميات المطلوب إرسالها من مصر إلى الحجاز، وسائر الغلال والأدوات لتوزيعها على الأهالي.

كذلك كانت مرتبات الموظفين المحليين من أبناء المنطقة والذين عملوا مع إدارة محمد علي، وقد بلغت تلك المبالغ ٢١٠١ كيسة في المدينة المنورة وحدها سنة ١٨٣٩م، وإذا ما وضعنا في الاعتبار ما تنفقه الإدارة في باقي الأماكن لوجدنا أن تلك المبالغ تمثل مصدرا قيما للدخل في المنطقة(٥٥).

وتشير الوثائق إلى قيام الإدارة بشراء العديد من المنتجات اللازمة من ساحل الخليج عن طريق محمد رفعت الذي قام مثلا سنة ١٨٣٩م بشراء الأرز من الإحسائيين بواسطة التجار الذين كانوا يأتون به من فارس (بر العجم) ويرسله إلى خورشيد(٥٦)، ونظرا لكثرة مشتريات الإدارة من منطقة الخليج اقترح خورشيد شراء سفينة لنقل المؤن من الخليج إلى جدة، لسهولة وصولها إلى جدة بدلا من نقلها برا مسافة طويلة وهو ما يؤكد أن منطقة الخليج العربي كانت القاعدة لتموين الحجاز ونجد، وهو ما أنعش الحركة التجارية في المنطقة(٥٧).

ويلاحظ أن كل النفقات التي كانت تنفقها الجيوش في الحجاز كانت من تدبير محمد علي اعتمادا على إيرادات مصر، ولكن حين تأزمت العلاقات مع الدولة العثمانية، وبعد معاهدة ١٨٤١م، بدأ محمد علي يخصم نفقاته على الحجاز من الجزية المقررة للدولة العثمانية، ولم تتم أي مصاريف من على نفقة خزانة مصر(٥٨).

وقد دأبت الإدارة في مصر على إرسال النقود للحجاز في صورة فرانسة – ريالات فرنسية– وأذنت للناس بالتعامل بذلك الريال الفرنسي بسعر أحد عشر قرشا(٥٩)، ولعل ذلك يوضح لنا سبب ظهور الريال واستخدامه في أجزاء كبيرة من شبه الجزيرة العربية، لتوافد كميات كبيرة من الريالات الفرنسية إليها في صورة إنفاق للإدارة والجيوش، وهو ما جعل الريال وحدة نقدية متداولة في النصف الأول من القرن التاسع عشر تداولا كان من الصعب إلغاؤه حين ظهرت العملات الوطنية في المنطقة، في القرن العشرين.

ثانيا: تحسن الأوضاع الاقتصادية في المنطقة:

كان السعوديون حريصين على تطبيق نظام إسلامي في البلاد التي تتبع نفوذهم، وتمثل ذلك في جمعهم للزكاة من البلاد التي تخضع لهم، فكانوا "يأخذون الزكاة عن الغلال خمسة أرادب عن مائة أردب وخمسة قناطير من التمر عن مائة قنطار وإذا كان في بلدة رجل غني فقد كانوا يطلبون منه زكاة المال ويعبرون عنه بزكاة العروض وذلك الغني يعطيهم ما تسمح به نفسه (٦٠)"، وهو ما يعني أن تلك المبالغ كانت تنتقل من بلادها إلى الدرعية، وبزوال الدولة السعودية وتوقف تلك الجهات عن دفع الزكاة للدرعية فان تلك المبالغ كانت تنفق داخل البلاد نفسها، وهو ما ساعد على رواج المنطقة أكثر من ذي قبل، وكانت تلك الجهات تدفع للدرعية مبلغا" يبلغ تارة مائة وخمسين ألف فرانسة وتارة مائتي ألف فرانسة" (٦١)، وهو ما يعني أن إجمالي الناتج القومي لمنطقة شرق شبه الجزيرة كان يتراوح ما بين٤٠٠٠٠٠٠ فرانسة إلى ٨٠٠٠٠٠٠ فرانسة في السنة، ووفقا لتلك المبالغ فإن إنفاق مبلغ يتراوح ما بين ١٠٠٠٠٠إلى٢٠٠٠٠٠ فرانسة كان كفيلا بإحداث نوع من التطور في المنطقة، ولعل ذلك ما يبرر التطور الاقتصادي والاجتماعي في المنطقة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وبقراءة أخرى لتأثير تلك المبالغ على اقتصاديات المنطقة، فقد قبلت أبو ظبي في حادث فريد وكتكتيك استراتيجي دفع الزكاة للوهابيين سنة ١٨٣٣م، وقد بلغت تلك الزكاة ما يساوي ٨٠٠ دولار، قام بجمعها الشيخ شخبوط في أعقاب وفاة الشيخ طحنون(٦٢)، وقام بتسليمها لعمر بن حفيصان المندوب السعودي، وذلك لاستخدام السعوديين ضد القواسم، ويدل هذا المبلغ على مقدار المبالغ التي كانت أبو ظبي ستلزم بدفعها للسعوديين لو قبلت الخضوع لهم، حيث رفضت أبو ظبي دفع أي زكاة طوال التوسع السعودي وحافظت على استقلالها، وبقاء تلك الأموال في أبو ظبي تعطينا مؤشرا حول أهمية تلك المبالغ للتطور الكبير الذي أحرزته أبو ظبي في القرن التاسع عشر، فلو واصل السعوديون تقدمهم في المنطقة وهو ما أوقفه إبراهيم باشا في بداية القرن لكانت أبو ظبي قد دفعت ٨٠٠٠٠٠٠ دولار للسعوديين، وهو ما كان ليعيق تراكم رأس المال في أبو ظبي(٦٣).

وقد انتقدت الإدارة العثمانية على السعوديين إسرافهم في جمع الأموال، فوصف خورشيد سياستهم بقوله: "فان أهالي نجد شرعوا يأخذون ملابسهم"، ربما بهدف تشويه السعوديين أو تبرير نقص الإيرادات وعدم كفايتها، ولكن مما لا شك فيه أن تحصيل مبالغ من هذه الإمارات كان بمثابة استنزاف لمواردها، وبقاء هذه الأموال هو تركيز للثروة بها.

كذلك حاول الموظفون العثمانيون أيضا تحصيل الزكاة كما لو كانت وسيلة لإثبات السيادة، أو وسيلة لتمويل الإدارة، فقد اتفق محمد رفعت ممثل خورشيد باشا مع شيخ البحرين على دفع ٣٠٠٠ ريال فرانسة زكاة سنويا على أن تبق البحرين تحت إدارته في ١٨٣٩م(٦٤)، وهو مبلغ يماثل ما كان يدفعه للسعوديين، ورغم أن هذا الاتفاق لم يوضع موضع التنفيذ بسبب المقاومة والرفض البريطاني له، إلا أنه يوضح لنا مقدار

المبالغ التي بقيت في البحرين نتيجة لزوال النفوذ السعودي والعثماني، وهو ما يبرر لنا تطور إمارات الخليج في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لتركز ثروتها بها وعدم انتقالها لحاضرة أخري.

ثالثا: التنظيم الإداري:

عقب عودة إبراهيم باشا إلى مصر في ديسمبر سنة ١٨١٩م عينه محمد علي حاكما عاما على الحجاز فكان يحمل لقب حاكم عام الحجاز إلى جوار شغله لمنصب محافظ مكة(٦٥)، وكانت بيده السلطتان العسكرية والمدنية فهو سر عسكر الحجاز والحامل لرتبة المير ميران، لذلك كان يختار دائما ممن يثق فيهم، مثل خليل باشا، ومن بعد وفاته أخيه أحمد باشا يكن سنة١٨٢٠م، وكانا من أبناء أخي محمد علي من العائلة اليكنية الشهيرة (٦٦)، وكان هؤلاء يتبعون تعليمات محمد علي كما نفذها إبراهيم باشا الذي ظل محمد علي يضرب به المثل في كل مناسبة لهؤلاء المحافظين حتى يمكن لهذا الحكم أن يسمي بأسلوب إبراهيم باشا في الحكم.

اتسم الحكم العثماني بالقسوة البالغة، ولعل ذلك يرجع إلى تعليمات محمد علي لممثليه، فهو الذي يأمر ممثليه بالقسوة والعنف ففي رسالة له لمحافظ مكة يشير عليه بضرورة العنف مع موظفيه " فورب البيت لا أعير ما سبق من خدماتهما اهتماما بل أشنقهما شنقا"(٦٧)، وهكذا كان طابع الإدارة هو الشنق كعقوبة على أتفه الأخطاء، ويضرب المثل بتصرفات إبراهيم باشا، الذي كان يحصل على ما يريد بالقوة دون شفقة أو رحمة، وتتضح قسوة إبراهيم باشا في هدمه للدرعية، وهو ما يبرر تباعد العديد من القوي الوطنية عنه، فمثلا فضل الحاكم السعودي للإحساء تركها إلى البحرين في أعقاب دخول الجيش العثماني، كما كان رفض حكام أبو ظبي الدخول في علاقات معهم لمقتهم لذلك العنف وتلك السياسة(٦٨)، بل أن حاكم البحرين بعد ذلك بمدة قارن بين محمد علي والبريطانيين فقال: "اما العجم فانهم أرادو، أن أكون من تبعيتهم، وكاتبوني، وأنا في السابق، كنت متوقف معكم خوفا منكم، لأننا قد سمعنا عنكم أنكم تفعلوا بالرعايا أمورا عظيمة وحيث من مدة توجهك من عندنا سابق، لغاية تاريخه، صرنا نبحث عن أفعالكم مع غيرنا فلم نرى أنه وقع مما يذكروه الناس شيئا وحينئذ قد تركت الخوف منكم وبهذا السبب لما حصل بيني وبين العجم اتفاق، ولا اعطيتهم جواب" (٦٩)، من هذا الرد يتضح لنا إدراك شيخ البحرين للصورة التي اكتسبوها أثناء حملات إبراهيم باشا والتي ظلت معروفة بعدها بعشرين عاما.

ولم يكن أهل البحرين يفضلون الفرس والبريطانيين على السواء، وهو ما يتضح من قول شيخ البحرين: "وأما الإنجليز، فانهم لما علموا، انكم تريدونا، نتبعكم فصار منهم، ما صار، من تعدد جواباتهم الينا، وترددهم لطرفنا، وفي كلامهم الاشارة، بأنهم يريدونا، ننتسب اليهم، ولكن علمنا أنهم لا يحمونا منكم، وبسبب معاملتكم لغيرنا، بالإنصاف، رأينا أن تبعيتنا لكم مأمونة العاقبة، ولا سيما أن العجم على مذهب الروافض، والانكليز على غير الملة الإسلامية"(٧٠)، وهكذا رغم توافر عناصر التقارب بين الإدارة العثمانية والعربية إلا أن العائق بينهم تمثل دائما في ذلك العنف، وربما تكون بعض الإدارات قد أدركت أثر ذلك؛ فحثت

الموظفين على حسن معاملة القبائل، والاعتدال في معاملة الأهالي وتوزيع الغلال كوسيلة للتقرب إليهم(٧١).

رابعا: تنظيم الإيرادات:

انتدب خورشيد باشا لجنة من الخبراء برئاسة محمد أفندي الغريزوني الكاتب بالخزينة لتنظيم الدوائر الحكومية، وسن الضرائب وترتيب طرق الجباية التي لم تكن معروفة من قبل في هذه المنطقة(٧٢)، وقد واصل الديوان الخديوي إرسال الإداريين إلى شبه الجزيرة العربية، مثل الشيخ حسن سرور وآخرين سنة ١٨٣٠م بناء على طلب عابدين بك(٧٣)، ولم يقتصر الأمر على المحاسبين ولكن تم إرسال مترجمين للترجمة من التركية للعربية مثل علي أفندي الترجمان الذي أرسل إلى الجزيرة العربية في نفس العام(٧٤).

كما شكل الديوان الخديوي لجان للتحقيق في التجاوزات الإدارية العثمانية في الحجاز حين تصل شكاوى أهل الحجاز للقاهرة، مثال ذلك تعيين طلعت أفندي مأمورا للتحقيق في الظلم والغدر الواقع على أهالي المدينة المنورة من رجال حاشية أوزون علي أغا (٧٥)، وهي المرة الأولى التي يجد الأهالي وسيلة في التحقيق في ظلم وقع عليهم كالدول الحديثة.

وقد كان محمد علي حريصا على الإطلاع على صور دفاتر خزينة مكة المكرمة التي كان يرسلها إليه خورشيد باشا، والتي كانت تضم كافة نفقات الحجاز(٧٦)، وكان المجلس العالي بالقاهرة يتابع الإجراءات الإدارية بالحجاز ويصدر الأوامر المتعلقة بالتنظيم، فحين أراد المحاسبون ترتيب دفاتر الحسابات بالسنة الميلادية رفض المجلس العالي ذلك سنة ١٨٣٠م (٧٧)، وطلب الإبقاء عليها هجريا كما هي لعدم ضياع الوقت في تبديلها، وأمد المجلس الإدارة المالية بأحدث النظم المالية(٧٨).

وقد كانت هناك مشكلة دائمة تواجه الإدارة المصرية للحجاز، وهي ضرورة ضبط الإيرادات والمصروفات لتحديد احتياجات الإدارة وجلبها من مصر، لذلك طلب خورشيد باشا"الكتبة من مصر خصيصا كتابا لهذه المسائل واقمنا عليهم مباشرا فيقيد الخراج الذي يؤخذ من البدو ومن الغلال والتمر الناتجة وما يؤخذ من أهل نجد في دفاتر الحسابات ثم يقدم شهرا فشهرا حيث يعلم مقدار الايراد"(٧٩)، وبهذا تشهد المنطقة للمرة الأولى شكلا من أشكال التقييد الحقيقي للإيرادات، وشكلا من أشكال التنظيم للضرائب، ليس حرصا على المنطقة ولكن لسهولة تحديد احتياجات الجيش.

وقد شهدت المنطقة للمرة الأولى نظاما للتفتيش الإداري والمالي الدقيق على الموظفين العثمانيين من قبل الإدارة في مصر، وذلك بهدف ضبط مصروفات الحجاز التي كانت تكبد الخزانة الكثير، ومن أمثلة دقة التفتيش ما أشار إليه يعقوب أفندي المحاسب في أحد تقاريره بأن الزبير أغا أحد قادة الجند، كان يأخذ راتبا له ولأربعة رجال، كان يدعي أنهم في حاشيته بينما لم يكن هناك سوى رجلين فقط (٨٠).

ولم يقتصر الأمر على التفتيش المالي والإداري ولكنه أشتمل أيضا على التفتيش العسكري، حيث كان التفتيش يتم على الجنود والأسلحة، وعندما وجد خورشيد باشا أن تكاسلا وإهمالا من جنود المدفعية، بسبب

عدم التفتيش عليهم كما ينبغي، طلب تغيير وتبديل جنود المدفعية الأتراك، لأنهم لم يتغيروا من مدة، وقد كبر في السن مجموعة كبيرة منهم، طالبا إحلالهم بجند أفضل منهم(٨١).

ولعل دقة التفتيش والمتابعة من خورشيد باشا للجيوش العثمانية هي التي أدت إلى اندلاع ثورة الجند الأتراك ضده، والمعروفة بثورة تركجة بلمز(٨٢)، وهو ما دفع محمد علي لاستدعاء خورشيد للحضور للقاهرة للتحقيق(٨٣)، وتلا ذلك تعيين أحمد باشا يكن محافظا لمكة، على أن يعمل على استتباب الأمن والسكينة(٨٤)، وتم تزويده بالشيلان والمعاطف من خزينة الأمتعة كي يكسو بها من يشاء حسب اللزوم(٨٥)، وذلك تمهيدا لإعادة الجنود من الحجاز مع الاكتفاء بآلاي واحد بعد عودة الهدوء(٨٦).

وقد فهم الإداريون العثمانيون القادمون من ولاية مصر طبيعة المجتمع البدوي فليس من السهل التعامل معهم ولا الوصول إلى ما لا يريدونه وهو ما عبر عنه خورشيد باشا بقوله" معني نجد قوة البدوي وقدرته " وحسب وصفه لطبيعتهم "أنهم يعطون المقدار الذي يريدونه وما لا يريدونه يرفضونه قائلين: " لا يكون هذا وهذا هو جوابهم الشافي"(٨٧)، وهكذا لم تكن الإدارة لتستطيع أن تفعل شيئا عكس إرادة الأهالي.

وقد أرسل خورشيد باشا محمد أفندي رفعت للإحساء وسواحل الخليج في محاولة منه لتنظيمها إداريا، ولكن الوقت لم يسعفه إذ سرعان ما اغتيل، وانسحبت القوات المصرية من الإحساء وسواحل الخليج عائدة إلى مصر(٨٨).

النتائج الاجتماعية:

إعادة هيكلة المنطقة سكانيا:

حدث تغير في التراكيب السكانية للمنطقة فعندما دمر إبراهيم باشا الدرعية هاجر السكان من المنطقة إلى البحرين التي أصبحت مركزا للفارين من الحكم العثماني(٨٩)، وهكذا أدت تلك المعارك إلى تغيير في البنية السكانية للمنطقة، حيث أدت المعارك الحربية المتكررة إلى تكرار هجرة القبائل والأسر من مكان إلى آخر، فقد شهد تخريب الدرعية ضرورة خروج سكانها، وهكذا كان أكبر الآثار الاجتماعية لتلك الحملات متمثلا في هجرة العديد من القبائل من أماكنها، بل أن بعض المشايخ كان ينوي الهجرة من مناطق استقرارهم إذا ما تقدمت القوات العثمانية إلى مناطقهم كما سبقت الإشارة.

وقد وصف محمد رفعت في تقريره لمحمد علي عن البحرين كيف هاجر السكان من الإحساء حين دخلها إلى البحرين، وكيف انقطعت سفن البحرين عن ميناء القطيف، ولم تكن تدخلها إلا خفية، وكلها صور لمقاومة الجيوش العثمانية، كما شاهد العديد من أهالي نجد المهاجرين إلى البحرين لعدم التداخل مع جيوش إبراهيم باشا(٩٠)، ويلاحظ أن العرب لم يعاونوا جيوش إبراهيم باشا حتى أنهم كانوا يضللونه فيما يختص بالقتلى، فبعد أن يخبروه أن الجثة لشخص ما، يجده حيا في موقع آخر، فإذا استفسروا تكون الإجابة أن الشبه بينهما كبيرا(٩١).

ظهور أفكار جديدة

وقد شهدت تلك الفترة أيضا ظهور أول حركة تكفير بالمنطقة، حيث أفتي أحد الشيوخ – مطوع – وهو سليمان وهيبي بتكفير الجنود العثمانيين المشاركين في الحملات، كما شهدت أيضا ظهور الجماعات الفدائية – الفداوية – والتي قادها سليمان بن وهيب لمقاومة الجيوش العثمانية، واتخذت مركزا لها بالبحرين، وكان تعدادهم يتراوح ما بين ثلاثمائة إلى أربعمائة فدائي(٩٢).

وقد قام إبراهيم باشا بأول تعداد للسكان في المنطقة، مثال ذلك تعداد مكة المكرمة سنة ١٨١٩م(٩٣)، وحين درست الإدارة بمصر الإحصاء أعادته مرة ثانية لمكة، حيث كلف خليل باشا بتعداد الأهالي مرة ثانية؛ حيث أن التعداد الأول قد أجري أثناء موسم الحج(٩٤) حيث تتغير التركيبة السكانية في المنطقة، وهو ما يبين دقة الإدارة العثمانية في مصر تحت حكم محمد علي.

ترميم المساجد والأماكن الدينية:

أراد محمد علي الظهور بمظهر المدافع عن الدين والأماكن المقدسة لذلك أرسل أربعة من فقهاء المذاهب الأربعة مع الحملة الأولى(٩٥)، واستمرارا في نفس الدور أراد أيضا أن يلعب دور المحافظ على الأماكن الدينية(٩٦) التي لم تكن موضع اهتمام السعوديين مثل موضع ولادة الرسول، فقام بتزيين شبابيكه(٩٧)، وانتدب لذلك اثنين من المعماريين هما اسحق أفندي وعلي عبد الرحيم أفندي سنة ١٨١٩م، ثم جهز الفنيين بالأدوات اللازمة لصيانة المسجد الحرام والمسجد النبوي بعد ذلك بموافقة الصدر الأعظم(٩٨).

لم تقتصر عمليات الترميم على ترميم الأماكن المقدسة ولكنه تجاوزها إلى ترميم قباب الصحابة أيضا(٩٩)، وهو ما يخالف قواعد المذهب الوهابي، ربما في محاولة منه لاسترضاء الاتجاهات المعارضة للفكر الوهابي.

الخاتمة:

بالرغم من قصر المدة التي قضاها إبراهيم باشا في شبه الجزيرة العربية إلا أنها تركت أثرا كبيرا على شرق شبه الجزيرة، فقد قضى على الدولة السعودية الأولى؛ فساعد على استقرار شرق الجزيرة ونمو إماراته المختلفة، ووفر لها جوا من الحماية، ساعد على نمو تلك المنطقة، كما أدى إلى إسراع بريطانيا بالدخول إلى المنطقة وعقد معاهدات مع إمارات المنطقة، وهو ما أدى إلى الحفاظ على الهوية المحلية لتلك الإمارات، وساعد على نضجها سياسيا وفقا للتطورات الداخلية بها، وليس وفقا لتغيرات بالقوة تأتي من الخارج.

ومن ناحية أخرى كان دخول الجيوش العثمانية للمنطقة بقيادة إبراهيم باشا دافعا لبريطانيا للدخول إلى المنطقة بكل ثقلها، لمحاولة احتوائها من الهيمنة العثمانية، وحاولت في البداية تحويل إبراهيم باشا لتابع لها، لضرب القوى المحلية بالمنطقة، وكحليف يحصل على رأس الخيمة مقابل خدماته، ولكن رفض إبراهيم باشا هذا التعاون هو ما دفعها لمحاولة فض خلافات مشايخ المنطقة وتنظيم القوى المحلية لتتصدي له، وربطها بشكل من أشكال الاتفاقات التي تمكنها من التصدي لإبراهيم باشا؛ إذا ما حاول ضم المنطقة للدولة العثمانية التي كان يعمل تحت لوائها، أو حتى تكوين دولة له فيها، وهو ما شكل تاريخ المنطقة بعد ذلك، حيث حصلت القوى المحلية بالمنطقة على فرصة مناسبة للنمو أدى إلى تشكلها الحديث.

وعلى صعيد آخر جاءت الجيوش العثمانية لتوفر على كافة الإمارات والقوي المحلية دفع الزكاة خارج حدودها، وهو ما ساعد على استقرار الثروة وفيها، وعدم انتقال رأس المال المحلي خارج دائرتها وتنفق الكثير فيها ونتج عن ذلك ازدهار شرق الجزيرة بكل إماراته، كما أن مجيء الإدارة العثمانية بالجيوش إلى المنطقة حتم عليها إعالتها، ومثلت مشتريات تلك القوات من منطقة الخليج سواء من خلال التجار أو من الإنتاج المحلي الذي كان بسيطا لتحدث شكلا من أشكال الرواج لتضيف إلى عناصر الثروة بها، وهو ما أعطى دفعة اقتصادية أخرى لاقتصاديات المنطقة ساعدت على ازدهارها في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

الهوامش

(١) – جورج يانج، تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل، تعريب: علي أحمد شكري، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١١٢.

(٢) – عمر السكندري وسليم حسن، تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٠م، ص٢٠٧.

(٣) – د. محمد عرابي نخلة، تاريخ الإحساء السياسي ١٨١٨– ١٩١٣، دار السلاسل، الكويت ،١٩٨٠، ص٣٧.

(٤) – رسالة من إبراهيم باشا والي جدة لخورشيد باشا،١٦ محرم سنة ١٢٥٥هـ/ الموافق١١/٤/١٨٣٩، المعية السنية، س١/١/١/١٨، دار الوثائق القومية، القاهرة. (سأستخدم في هذه الدراسة الترقيم القديم للوثائق في دار الوثائق القومية بالقاهرة؛ حيث جمعت المادة التاريخية لهذه الدراسة منذ سنوات طويلة)

– رسالة من إبراهيم باشا سر عسكر لخورشيد باشا، ٢٥ رمضان سنة ١٢٥٥هـ/ الموافق ٢/١١/١٨٣٩م، المعية السنية، س١/٤/١، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(٥) – من إبراهيم باشا إلى محمد علي باشا، ٢٩ رمضان ١٢٥٥هـ/ الموافق ٧/١١/١٨٣٩م، محافظ عابدين، محفظة ٢٥٨، وثيقة ١٩٢، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(٦)_د. محمد عرابي نخلة، نفس المصدر، ص٧٥.

(٧)_ رسالة من محمد علي باشا للصدر الأعظم، المعية السنية، س١/١٣/١٠، وثيقة ٤٩، في ٩ شوال سنة ١٢٣٤هـ/ الموافق ١/٨/١٨١٩م، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(٨)_ رسالة من محمود درويش باشا الصدر الأعظم إلى الجناب العالي في ٢٢ شوال سنة ١٢٣٤هـ/ الموافق ١٤/٨/١٨١٩م، محفظة ٦ بحر بر، وثيقة ١٠٣، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(٩)_ رسالة من محمد علي باشا للصدر الأعظم، ٥ربيع آخر١٢٣٥هـ/ الموافق ٢١/١/١٨٢٠، المعية السنية، س١/٢/١٢٥، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(١٠)_ د. يحيي محمد محمود، إدارة الأزمات في عهد محمد علي باشا، منشور في: إصلاح أم تحديث ، ١٥٠ سنة علي عصر محمد علي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ، ٢٠٠٢م.

(١١) – د. فائق حمدي طهبوب، تاريخ البحرين السياسي ١٧٨٣–١٨٧٠م، ذات السلاسل الكويت،١٩٨٣، ص٧٦.

(١٢) – د. فؤاد سعيد العابد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن العشرين، ذات السلاسل ،الكويت،١٩٨١، ص١٢٠.

(١٣) – رسالة من محمد علي باشا إلى نجيب أفندي، المعية السنية، س١/٢/٨٥، وثيقة ٩٢، ٥ربيع آخر سنة ١٢٣٥هـ/ الموافق ٢١/١/١٨٢٠م، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(١٤) – Sadlier ,Dairy of a journey across Arabia,Bomby,1866

(١٥) – استخدمت الوثائق البريطانية مصطلح الحملة الصليبية في الحديث عن حملة ١٨٢٠م على رأس الخيمة أنظر: Islands and Martime Boundaries of the Golf,volume1,1798-1835,Arachive Edition,1990,p279.

(١٦) – Ibid

(١٧) – رسالة من الصدر الأعظم السيد علي باشا ، ١٦ جمادي الآخرة١٢٣٥هـ/ ٢٠ يناير ١٨٢٠م، محافظ بر بحر، محفظة ٧، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(١٨) – من محمد علي لنجيب أفندي، المعية السنية، س١/٢/٦٤، وثيقة ٩٢، ٥ ربيع آخر ١٢٣٥هـ/ الموافق ١٨٢٠/١/٢١م، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(١٩) – رسالة من الصدر الأعظم السيد علي باشا، ١٦ جمادي الآخرة١٢٣٥هـ/ ٢٠ يناير ١٨٢٠م، محافظ بر بحر، محفظة ٧، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(٢٠) _ ibid, p286.

(٢١) – د. محمد عرابي نخلة، تاريخ الإحساء السياسي ١٨١٨– ١٩١٣، دار السلاسل ، الكويت ،١٩٨٠، ص٣٧.

(٢٢) – Ibid,p279.

(٢٣) – محافظ ملخصات الأوامر، محفظة رقم ٢، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(٢٤) – IOR/SEC/BOM/45

(٢٥) – د. محمد مرسي عبد الله، بريطانيا والإمارات١٧٩٧–١٩٦٠، المجلد الأول بريطانيا، مركز لندن للدراسات العربية، ديسمبر ١٩٩٦، ص٩٨.

(٢٦) – تقرير ما هو واقع ومشاهد من الأمور والمواد عن جزيرة البحرين، ٩ ذي الحجة ١٢٥٤هـ/ ٢٢ فبراير ١٨٣٩م، محفظة ٢٦٧ عابدين، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(٢٧) – رسالة من محمد أفندي رفعت، إلى عبد الله بن حمد، محفظة ٢٦٧، ١٧محرم ١٢٥٥هـ/الموافق ٢ أبريل ١٨٣٩م، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(٢٨) – تقرير ما هو واقع ومشاهد من الأمور والمواد عن جزيرة البحرين، ٩ ذي الحجة ١٢٥٤هـ/ ٢٢ فبراير ١٨٣٩م، محفظة ٢٦٧ عابدين، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(٢٩) – نفس المصدر.

(٣٠) – IOR:L/P&S/5/376

(٣١) – IOR:L/P&S/5/376

(٣٢) – IOR:L/P&S/5/376

(٣٣) – IOR:L/P&S/5/376

(٣٤) – IOR:L/P&S/5/376

(٣٥) – IOR:L/P&S/5/376

(٣٦) – IOR:L/P&S/5/376

(٣٧) – IOR:L/P&S/5/376

(٣٨) – IOR:L/P&S/5/376

(٣٩) – IOR:L/P&S/5/376

(٤٠) – د. محمد مرسي عبد الله، مرجع سابق، ص١٧٥.

(٤١) – الزكاة هي الضرائب في عرف الإدارة العثمانية.

(٤٢) –رسالة من خورشيد باشا للباش معاون الخديوي عن مقدار الغلال المشتراة من نجد والزكاة، ٢٩جمادي الأول ١٢٥٥هـ/الموافق ١٠ أغسطس ١٨٣٩م، وثيقة رقم ١٦٣، محفظة ٢٦٧، محافظ عابدين، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(٤٣) – كانت الفرانسة تساوي ١٢ قرشا مصريا سنة ١٨١٨م، وزادت قيمتها إلى ما يقرب من ٢٣ قرشا سنة ١٨٤٤م

أنظر: رسالة من الجناب العالي إلى مدير المالية، ١١ شعبان ١٢٦٠هـ/الموافق ١٨٤٤/٨/٢٦م، محافظ المالية، محفظة مالية/١، أوامر، وثيقة ١٧١، دار الوثائق القومية، القاهرة.

وكانت قيمتها ١١ قرشا سنة ١٨٢٠م. أنظر: من الجناب العالي إلى رستم أفندي أمين جمرك جدة، دفتر ٧ تركي، المعية السنية، وثيقة ٥٦، ٢٥ صفر سنة ١٢٣٦هـ/ الموافق ١٢/٢/ ١٨٢٠م، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(٤٤) – كشف عن علوفة العساكر الموجودة في مكة المكرمة وتوابعها بالحجاز، لمدة سنة، مؤرخة في ١٠ رمضان ١٢٤٧هـ/الموافق ١٢ فبراير ١٨٣٢م، وثيقة رقم ١٠٩، دفتر ٧٨٠، ديوان خديوي تركي، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(٤٥) – د. يحيي محمد محمود، ديوان التجارة والأمور الإفرنجية، مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة، العدد٤٣،١٩٩٨م، ص٤٥.

(٤٦) – الكيسة تساوي ٥٠٠ قرش.

أنظر: هيلين آن ريفلين، الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة: د. أحمد عبد الرحيم مصطفي، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٧م، ص ٣٨٢.

(٤٧) – كشف عن علوفة العساكر الموجودة في مكة المكرمة وتوابعها بالحجاز، لمدة سنة، مؤرخة في ١٠ رمضان ١٢٤٧هـ/ الموافق ١٢ فبراير ١٨٣٢م، وثيقة رقم ١٠٩، دفتر ٧٨٠، ديوان خديوي ، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(٤٨) – المصدر السابق.

(٤٩) – نفسه.

(٥٠) – من محمد علي باشا إلى محافظ مكة، ٢٢ ربيع أول سنة ١٢٣٩هـ/ الموافق ١٨٢٣/١١/٢٦م، المعية السنية، س١/١/١٤، وثيقة ٢٦٦، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(٥١) – من محمد علي باشا إلى إبراهيم باشا، محفظة١ ذوات، وثيقة ٢١٠، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(٥٢) – من المعية السنية إلى ناظر خزينة المدينة المنورة، دفتر ١٠ معية سنية، ص ٢٦، وثيقة ١٥٥، في ٢٩ جماد الأول ١٢٣٧هـ/ الموافق ١٨٢٢/٢/٢١م، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(٥٣) – رسالة من محرم بك، محافظ المدينة إلى الباش معاون، رقم ٣٧، محفظة٢٦٩، في ٢٩ حمادي ثاني ١٢٥٦هـ/الموافق ٢٨ أغسطس ١٨٤٠م، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(٥٤) – رسالة من محرم بك ، محافظ المدينة إلى الباش معاون، رقم ٣٧،محفظة٢٦٩، في ٢٩ جمادي ثاني ١٢٥٦هـ/الموافق ٢٨ أغسطس ١٨٤٠م، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(٥٥) – المصدر السابق.

(٥٦) – رسالة من خورشيد باشا، وثيقة ١، محفظة ٢٦٧، ١٧محرم ١٢٥٥هـ/الموافق ٢ أبريل ١٨٣٩م، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(٥٧) – المصدر السابق.

(٥٨) – من الجناب العالي لوكيل المالية، أمر بإرسال ٣٠٠٠ كيسة لولاية جدة، محسوبا من ويركو سنة٦١هـ، ٢١ ربيع أول سنة ١٢٦١هـ/ الموافق ١٨٤٥/٣/٣٠م، محفظة٢ مالية، أوامر، وثيقة، ١٤٥، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(٥٩) – من الجناب العالي إلى أحمد باشا محافظ مكة، دفتر ٧ معية تركي، وثيقة ٥٧، بشأن اعطاء الرخصة للأهالي بالتعامل بالفرانسة باعتبار سعرها أحد عشر قرشا ونصف، ٢٦ صفر١٢٣٦هـ/ الموافق ١٨٢٠/١٢/٣، دفتر ٧ معية سنية، وثيقة ٥٧، دار الوثائق القومية، القاهرة.

أنظر أيضا: أوامر مماثلة في نفس التاريخ لباقي جهات شبه الجزيرة العربية، نفس المصدر.

(٦٠) – تقرير من خورشيد باشا عن إيرادات نجد وأحوالها، وثيقة رقم ١٦٣، محفظة ٢٦٧،٢٩ جماد أول ١٢٥هـ/١٠سبتمبر ١٨٣٩م،دار الوثائق القومية، القاهرة.

(٦١) –نفس المصدر .

(٦٢) – رسالة من خورشيد باشا، وثيقة ١، محفظة ٢٦٧، ١٧محرم ١٢٥٥هـ/ الموافق ٢ أبريل ١٨٣٩م، دار الوثائق، القاهرة.

(٦٣) – R/15/1/61.fromMoollahHuoussein,Agent at Sharjah,20th April,1833

(٦٤) – رسالة من محمد رفعت بشأن اتفاقه مع شيخ البحرين في غاية صفر ١٢٥٥هـ/ مايو ١٨٣٩م، محفظة ٢٦٧، عابدين، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(٦٥) – د.عبد الرحيم عبد الرحمن، من وثائق شبه الجزيرة العربية في عصر محمد علي،١٨١٩م–١٨٤٠م، دار المتنبي، الدوحة، ١٩٨٢، ص١٣.

(٦٦) – رسالة من محمد علي للصدر الأعظم، وثيقة ١١٠، دفتر٤ ، دار الوثائق القومية، القاهرة.

الجبرتي، عجائب الآثار في التراجم والأخبار، القاهرة، ١٩٠٤م، ج٤، صص٣٢٩–٣٣٠.

(٦٧) – رسالة من محمد علي إلى أحمد باشا يكن، وثيقة١٨٤، المعية السنية،س١/٧/١٧، غرة ربيع الثاني ١٢٣٧هـ/الموافق ٢٦ديسمبر ١٨٢١م، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(٦٨) – د. جوينتي مايترا، قصر الحصن، تاريخ حكام أبو ظبي ١٧٩٣–١٩٦٦، ترجمة عفراء الحجي، مركز الوثائق والبحوث، أبو ظبي،٢٠٠١ ، ص٨٤.

(٦٩) – رسالة من حاكم البحرين لخورشيد باشا، محفظة٢٦٧، عابدين، ١٧ محرم ١٢٥٥هـ/ الموافق ٢ أبريل ١٨٣٩م، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(٧٠) – نفس المصدر.

(٧١) – رسالة من المعية إلى محافظ مكة المكرمة، دفتر ١٠، معية سنية، وثيقة ١٧٢، ١٣ جمادي الثانية ١٢٣٧هـ/ الموافق ١٨٢٢/٣/٧م، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(٧٢) – من الخزينة المصرية إلي عابدين بك محافظ المدينة المنورة، دفتر ٧٢٨ ديوان خديوي، وثيقة ١٦٧، ١٧ ربيع أول ١٢٣٥هـ/ الموافق ١٨٢٠/١/٣م، دار الوثائق القومية، القاهرة.

أنظر أيضا: محمد سعيد المسلم، ساحل الذهب الأسود، دراسة تاريخية إنسانية لمنطقة الخليج العربي، الطبعة الثانية، منشورات مكتبة الحياة لبنان، ص٥٧.

(٧٣) – من الديوان الخديوي إلى عابدين بك محافظ مكة والخزينة الخديوية، دفتر ٧٧٤ ديوان خديوي، ص٨، وثيقة ١٨، ٢٨ جماد ثاني ١٢٤٦هـ/ الموافق ١٨٣٠/١٢/١٤م، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(٧٤) – من المجلس العالي إلى الديوان الخديوي، دفتر ٧٧٣، ديوان خديوي ص٨٧، وثيقة ١٥٨ ، ٨ جماد ص٥٧

(٧٥) – من المجلس العالي إلى الديوان الخديوي، دفتر ٧٧٣ ديوان خديوي، ص٤٩، وثيقة ٨٥، ٢٧ جماد أول سنة ١٢٤٦هـ/ الموافق ١٨٣٠/١١/١١م، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(٧٦) – من الجناب العالي إلى حبيب أفندي، المعية السنية، س/١/٣٤/٢، وثيقة٦٩٠، ٢٦ ذي الحجة ١٢٤٧هـ/ الموافق ١٨٣٢/٥/٢٧م، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(٧٧) – من المجلس العالي إلى الديوان الخديوي، دفتر ٧٧٠ ديوان خديوي، وثيقة ٨٥، ٢ ربيع أول ١٢٤٦هـ/ الموافق ١٨٣٢/٥/٢٧م.

(٧٨) – من المجلس العالي للديوان الخديوي، بالموافقة على إعطاء استمارة ببيان أحوال الحسابات الجديدة للعمل بها بالحجاز، دفتر ٧٧٦ خديوي، ص٧٢، وثيقة ١١٨، ٢٠ رمضان ١٢٤٥هـ/ الموافق ١٨٣٠/٣/١٥م، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(٧٩) – تقرير من خورشيد باشا بخصوص واردات نجد وأحوالها، في ٢٩ جمادى الأولى ١٢٥٥هـ/ الموافق ١٠ أغسطس ١٨٣٩م، محفظة ٢٦٧ عابدين، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(٨٠) – من المجلس العالي إلى الديوان الخديوي، دفتر ٧٩٢ ديوان خديوي، ص١٦٩ وثيقة ٢٧٢، ٧ ربيع أول ١٢٤٩هـ/ الموافق ١٨٣٠/٧/٢٥م، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(٨١) – من الديوان الخديوي إلى ناظر المدفعية، دفتر ٧٨ ديوان خديوي، ص ١١٤، وثيقة ٤٤٢، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(٨٢) – تركجة بلمز بالتركية تعني الجاهل.

(٨٣) – من الجناب العالي إلى إسماعيل بك، المعية السنية، س/١/١٣/١، وثيقة ٨٢٦، ٩صفر ١٢٤٨هـ/ الموافق١٨٣٢/٧/٨م، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(٨٤) – من الجناب العالي إلى أحمد باشا يكن، المعية السنية، س/١/٢٢/٢، وثيقة ١٦١، ٢٥ صفر ١٢٤٨هـ/ الموافق ١٨٣٢/٧/٢٤م، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(٨٥) – من الجناب العالي لحبيب أفندي، المعية السنية، س/١/٢٢/٢، وثيقة ١٤٦، ٩ صفر ١٢٤٠هـ/ الموافق ١٨٣٢/٧/٨م، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(٨٦) – من الجناب العالي إلى أحمد باشا محافظ مكة، نفس المصدر، وثيقة ٢٤٢، ١٥ ربيع أول ١٢٤٨هـ/ الموافق، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(٨٧) – المصدر السابق.

(٨٨) – رسالة من خورشيد باشا تفيد تعيينه لمحمد رفعت للإشراف علي منطقة الإحساء، وأن يكون له حق العمل علي تحسين أحوالها، بعد إرسال القوات اللازمة إلي هناك، وثيقة١، محفظة ٢٦٧ عابدين،١٧ محرم ١٢٥٥هـ/ الموافق ٢ أبريل ١٨٣٩م، دار الوثائق القومية، القاهرة .

(٨٩) – رسالة من خورشيد مرفق بها الجوابات الخاصة بالبحرين، وثيقة ١٣٧، محفظة رقم ٢٦٧، عابدين،٢٣ صفر ١٢٥٥هـ/ الموافق ٨مايو ١٨٣٩م، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(٩٠) – تقرير ما هو واقع ومشاهد من الأمور والمواد عن جزيرة البحرين، ٩ ذي الحجة ١٢٥٤هـ/ ٢٢ فبراير ١٨٣٩م، محفظة ٢٦٧ عابدين، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(٩١) – المصدر السابق.

(٩٢) – المصدر السابق.

(٩٣) – رسالة من محمد علي باشا للصدر الأعظم، س/١/٤/١، وثيقة ٤٩، ٩ شوال ١٢٣٤هـ/ الموافق ١٨١٩/٨/١م، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(٩٤) – من محمد علي باشا إلى خليل باشا، المعية السنية،س/١/٦/١، وثيقة ١٣٧، ١٥ جماد ثاني ١٢٣٥هـ/ الموافق ١٨٢٨/١/١٩، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(٩٥) – رسالة من محمد علي باشا للصدر الأعظم، المعية السنية، س١/١٣/١٠، وثيقة ٤٩، في ٩ شوال سنة ١٢٣٤هـ/ الموافق ١٨١٩/٨/١م، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(٩٦) – رسالة من محمد علي باشا إلى الصدر الأعظم، المعية السنية، س١/٧/١، وثيقة ٤٨، ٩ شوال ١٢٣٤هـ/ ١٨١٩/٨/١م، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(٩٧) رسالة من محمود درويش باشا الصدر الأعظم إلى الجناب العالي، محفظة٦ بحر بر، وثيقة١٠٣، في ١٢شوال سنة ١٢٣٤هـ/ الموافق ١٨١٩/٨/٤م، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(٩٨) – رسالة من محمد علي باشا لكتخدا الصدر الأعظم، المعية السنية،س/١/٨/١،وثيقة ١٥٧، في ٩ محرم ١٢٣٦هـ/ الموافق ١٨٢٠/١٠/١٧م، دار الوثائق القومية، القاهرة.

(٩٩) – من محمد علي باشا إلى كتخدا الصدر الأعظم، المعية السنية، س١/٢/٢٢،وثيقة ١٥٧،٩ محرم ١٢٣٦هـ/ ١٨٢٠/١٠/١٧م، دار الوثائق القومية، القاهرة.